

أَعْلَمَ وَارَى

٢٢٠ - إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَا عَدُّوا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا^(١)

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل؛ فذكر سبعة أفعال، منها: «أَعْلَمَ، وَارَى» فذكر أن أصلهما «عَلِمَ، وَرَأَى»، وأنهما بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأنَّهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين، نحو: «عَلِمَ زَيْدٌ عَمراً مُنْطَلِقاً، وَرَأَى خَالِدٌ بَكراً أَخَاكَ» فلما دخلت عليهما همزة النقل، زادتاهما مفعولاً

= **الشاهد فيه:** قوله: «قالت... هذا... إسرائيلنا» حيث أعمل «قال» عمل «ظن» والدليل على ذلك أنه نصب به مفعولين، أحدهما اسم الإشارة، وهو «ذا» من «هذا» والثاني «إسرائيلنا» هكذا قالوا، والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائيلنا» منصوباً.

وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون «هذا» مبتدأ، و«إسرائيلنا» مضاف إلى محذوف يقع خبراً، وتقدير الكلام: «هذا ممسوخ إسرائيلنا» فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف، للعلمية والعجمة، وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جرّه جائز وإن كان قليلاً في مثل ذلك، وقد قرئ في قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] بجرّ الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منصوباً مفعولاً به ليريد، والأصل: والله يريد ثواب الآخرة.

وهكذا خرّجه ابن عصفور، وتخريج الجماعة أولى؛ لأن الأصل عدم الحذف، ولأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة؛ ولأن نصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب كما قرّره الناظم والشارح؛ فلا مانع من أن يكون قائل هذا البيت واحداً ممن هذه لغتهم.

بقي شيء، وهو أن الظاهر من الحال أن المعنى المقصود من هذا البيت ليس على تضمين القول معنى الظن، ولكنه على الحكاية؛ وذلك يقتضي أن يكون ما بعد القول جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر، فيكون اسم الإشارة مبتدأ، وقوله: «إسرائيلنا» مضافاً إلى الخبر المحذوف، وقد أبقى على حاله التي كان عليها قبل حذف المضاف، وأصله: هذا ممسوخ بني إسرائيلين، وذلك لأن الرجل كان في يده ضب؛ فلما رآته امرأته، أو لما رآه أهل السوق، نطقوا بهذه العبارة، وليس المراد أنهم ظنوا ذلك؛ فهذا يؤيد صحة تخريج ابن عصفور، وإن كان الوجه الصناعي الذي خرّج عليه ضعيفاً.

(١) «إلى ثلاثة» جار ومجرور متعلق بعدوا «رأى» مفعول به مقدم لعدوا «وعلمنا» معطوف على رأى «عدوا» فعل وفاعل «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صارا» فعل ماض ناقص، وألف الاثنين اسمه «رأى» قصد لفظه: خبر صار «وأعلمنا» معطوف على رأى، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام، والأصل: إذا صارا رأى وأعلمنا فقد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل.

ثالثاً، وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة، وذلك نحو: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا» و«أَرَيْتُ خَالِدًا بَكْرًا أَخَاكَ»؛ فزَيْدًا وخَالِدًا: مفعولٌ أولٌ، وهو الذي كان فاعلاً حين قُلْتُ: «علم زيدٌ، ورأى خالدٌ».

وهذا هو شأن الهمزة، وهو: أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً، فإن كان الفعل قبل دخولها لازماً، صار بعد دخولها متعدياً إلى واحدٍ، نحو: «خَرَجَ زَيْدٌ، وأَخْرَجْتُ زَيْدًا» وإن كان متعدياً إلى واحد، صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين، نحو: «لَبَسَ زَيْدٌ جُبَّةً» فتقول: «أَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً» وسيأتي الكلام عليه، وإن كان متعدياً إلى اثنين، صار متعدياً إلى ثلاثة، كما تقدَّم في «أَعْلَمَ، وأَرَى»^(١).

٢٢١ - وَمَا لِمَفْعُولِي عِلْمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضاً حَقَّقَا^(٢)

أي: يثبت للمفعول الثاني والثالث من مفاعيل «أَعْلَمَ، وَأَرَى» ما ثبت لمفعولي «علم، ورأى» مِنْ كونهما مبتدأً وخبراً في الأصل، وَمِنْ جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما^(٣)، وَمِنْ جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلَّ على ذلك دليلٌ، ومثال ذلك: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قائماً» فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر، وهما: «عمر قائم» ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما، نحو: «عَمَرُوا أَعْلَمْتُ زَيْدًا قائمٌ» ومنه قولهم: «الْبَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مَعَ الْأَكَابِرِ» ف«نا»: مفعولٌ أولٌ، و«البركة»: مبتدأ، و«مع الأكابر» ظرفٌ في

(١) قبل أن يذكر الناظم والشارح أحكام المفعولين الثاني والثالث يحسن أن يُذكر أنه لا يجوز تعليق الفعل عن المفعول الأول، ولا يجوز إلغاؤه، وأنه يجوز حذفه اختصاراً واقتصاراً، ومنع ابن خروف حذفه والاقتصار عليه.

ينظر: «أوضح المسالك» ٤٠٠/١، «شرح الأشموني» ٥٥/٢، «توضيح المقاصد والمسالك» ٥٧١/١.

(٢) «وما» اسم موصول مبتدأ «لمفعولي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، ومفعولي مضاف، و«علمت» قصد لفظه: مضاف إليه «مطلقاً» حال من الضمير المستتر في الصلة «لِلثَّانِ» جار ومجرور متعلق بحقق الآتي «وَالثَّالِثِ» معطوف على الثاني «أَيْضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «حَقَّقَا» حقق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من حقق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٤٠٠/١: خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق مطلقاً، ولمن منعهما في المبني للفاعل [أي: للمعلوم].

موضع الخبر، وهما اللذان كانا مفعولين^(١)، والأصل: «أعلمنا الله البركة مع الأكابر»، ويجوز التعليق عنهما؛ فتقول: «أعلمتُ زيداً لعمرو قائم» ومثال حذفهما للدلالة أن يقال: «هل أعلمت أحداً عمراً قائماً؟» فتقول: «أعلمتُ زيداً» ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة: «أعلمتُ زيداً عمراً» أي: قائماً، أو «أعلمتُ زيداً قائماً» أي: عمراً قائماً.

٢٢٢ - وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوْصُلًا^(٢)

٢٢٣ - وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَتَا^(٣)

تقدم أن «رأى، وعلم» إذا دخلت عليهما همزة النقل تعدياً إلى ثلاثة مفاعيل، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى مفعولين، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد، كما إذا كانت «رأى» بمعنى أبصر، نحو: «رأى زيداً عمراً» و«علم» بمعنى عرّف، نحو: «علمَ زيدُ الحق» فإنهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين، نحو: «أريتُ زيداً عمراً» و«أعلمتُ زيداً الحق».

والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي «كسا» و«أعطى» نحو:

(١) وجملة «أعلمنا الله» اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

(٢) «وإن» شرطية «تعدياً» فعل ماض فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل «لواحد» جار ومجرور متعلق بقوله: تعدياً «بلا همز» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور محلاً بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية، والجار والمجرور متعلق بتعدياً أيضاً، ولا مضاف، و«همز» مضاف إليه «فلاثنين» الفاء واقعة في جواب الشرط، لاثنين: جار ومجرور متعلق بقوله: توصلاً، الآتي «به» جار ومجرور متعلق بتوصلاً أيضاً «توصلاً» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، ويجوز أن يكون توصلاً فعلاً ماضياً مبنياً للمعلوم، والألف ضمير الاثنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل.

(٣) «والثان» مبتدأ «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستكن في الخبر الآتي «كثاني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وثاني مضاف، و«اثني» مضاف إليه، و«اثني» مضاف، و«كسا» قصد لفظه: مضاف إليه «فهو» مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق ب«كثاني» الآتي «في كل» جار ومجرور متعلق ب«كثاني» أيضاً، وكل مضاف، و«حكم» مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«اثنتا» مضاف إليه، وأصله ممدود فقصره للضرورة، والاثنتاء أصله بمعنى الاقتداء، والمراد به هنا أنه مثله في كل حكم.

«كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً» و«أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» في كونه لا يَصِحُّ الإخبارُ به عن الأوَّلِ^(١)؛ فلا تقولُ: [«زَيْدٌ الْحَقُّ» كما لا تقولُ]: «زَيْدٌ دِرْهَمٌ»، وفي كونه يجوزُ حذفُه مع الأوَّلِ، وحذفُ الثاني وإبقاء الأوَّلِ، وحذفُ الأوَّلِ وإبقاء الثاني، وإن لم يدلَّ على ذلك دليلٌ؛ فمثالُ حذفهما: «أَعْلَمْتُ، وَأَعْطَيْتُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْفَكَّى﴾ [الليل: ٥] ومثالُ حذف الثاني وإبقاء الأوَّلِ: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥] ومثالُ حذف الأوَّلِ وإبقاء الثاني، نحو: «أَعْلَمْتُ الْحَقَّ، وَأَعْطَيْتُ دِرْهَمًا» ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩] وهذا معنى قوله: «والثاني منهما . . . إلى آخر البيت»^(٢).

٢٢٤ - وكأرى السابق نبا أخبرا حَدَّثَ أَنْبَاءَ كَذَاكَ خَبْرًا^(٣)

تقدَّم أنَّ المصنِّفَ عدَّ الأفعالَ المتعدِّيةَ إلى ثلاثة مفاعيلَ سبعةً، وسبقَ ذكرُ «أَعْلَمَ، وَأَرَى» وذكرَ في هذا البيت الخمسةَ الباقيةَ^(٤)، وهي: «نَبَأٌ» كقولك: «نَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا قائماً» ومنه قوله: [الكامل]

(١) أي: ليس أصلهما مبتدأ وخبراً.

(٢) عبارة الناظم - وهي قوله: «فهو به في كل حكم ذو اثنتا» - عامة. ولم يتعرض الشارح رحمه الله في كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته؛ فهذا العموم يعطي أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين، فشان مفعولهما الثاني كشأن المفعول الثاني من مفعولي كسا، ومن شأن المفعول الثاني من مفعولي كسا أنه لا يعلّق عنه العامل، ولكن المفعول الثاني من مفعولي رأى البصرية وعلم العرفانية يعلّق عنه العامل؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠] فأرني هنا بصرية؛ لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى، ومفعولها الأول ياء المتكلم، ومفعولها الثاني جملة: ﴿كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام، ومن التعليق أيضاً قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١].

(٣) «وكأرى» الواو عاطفة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «السابق» نعت لأرى «نبا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «أخبرا، حدث، أنبا» هذه الثلاثة معطوفات على نبا بحرف عطف مقدر «كذاك» الكاف حرف جر، وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالكاف، والكاف بعده حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خبرا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر.

(٤) وذلك لتضمُّنها معناه.

ش ١٣٧ - نُبِّئْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ^(١)
و«أَخْبَرَ» كقولك: «أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا» ومنه قوله: [البسيط]

ش ١٣٨ - وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنِفًا وَغَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنِي^(٢)

(١) هذا البيت للنابغة الذبياني، من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد، وكان قد لقيه في سوق عكاظ، فأشار زرعة على النابغة الذبياني بأن يحمل قومه على معاداة بني أسد وترك محالفتهم، فأبى النابغة ذلك لما فيه من الغدر، فتركه زرعة ومضى، ثم بلغ النابغة أن زرعة يتوعدده، فقال أبياتاً يهجو فيها، وهذا البيت الشاهد أولها.

اللغة: «نُبِّئْتُ» أخبرت، والنبأ كالخبر وزناً ومعنى، ويقال: النبأ أخص من الخبر؛ لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار «والسفاهة كاسمها» السفاهة: الطيش وخفة الأحلام، وأراد أن السفاهة في معناها قبيحة كما أن اسمها قبيح «غرائب الأشعار» الغرائب: جمع غريبة، وأراد بها ما لا يعهد مثله، ويروى مكانه: «أوابد الأشعار» والأوابد: جمع أبدة، وأصلها اسم فاعل من «أبدت الوحوش» إذا نفرت ولم تأنس.

الإعراب: «نُبِّئْتُ» نبيء: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء التي للمتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «زرعة» مفعول ثان «والسفاهة كاسمها» الواو واو الحال، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال «يهدي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زرعة، والجملة من يهدي وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لنبيء «إلى» جار ومجرور متعلق بيهدي «غرائب» مفعول به ليهدي، وغرائب مضاف، و«الأشعار» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «نُبِّئْتُ زرعة... يهدي» حيث أعمل «نبأ» في مفاعيل ثلاثة، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء، والثاني قوله: «زرعة»، والثالث جملة «يهدي» مع فاعله ومفعوله.

(٢) هذا البيت لرجل من بني كلاب، وهو من مختار أبي تمام في «ديوان الحماسة»، ولكن رواية «الحماسة» هكذا:

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا خُبِّرْتَنِي دَنِفًا رَهْنَ الْمَنِيَّةِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنَا
أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِسِي فَالِكَ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينَا

(وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣/٣٥٣ بتحقيقنا).

اللغة: «دنيفاً» بزنة كَتِف، هو الذي لازمه مرض العشق، وهو وصف من الدَّنَف، بفتح الدال والنون جميعاً، وأصله المرض الملازم الذي ينهك القوى «وغاب بعلك» بعل المرأة: زوجها، وقد رأيت أن رواية «الحماسة» في مكان هذه العبارة «رهن المنية» والمنية: الموت، وفلان رهن كذا: أي مقيد به، يريد أنه في حال من المرض الشديد تجعله في سياق الموت، وقوله: «أن تعوديني» العيادة: زيارة المريض خاصة، ولا تقال في زيارة غيره.

و«حَدَّثَ» كقولك: «حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُقِيمًا» ومنه قوله: [الخفيف]

ش ١٣٩ - أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّدْتُمْ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ^(١)

= **الإعراب:** «وما» اسم استفهام مبتدأ «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أخبرتني» أخبر: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول ثانٍ لأخبر «دنفًا» مفعول ثالث، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاثة في محل جر بإضافة إذا إليها «وغاب بعلك» الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال، وهي - عند أبي العباس المبرد - على تقدير «قد» أي: وقد غاب بعلك، ويجوز أن تكون الواو للعطف، والجملة في محل جر بالعطف على جملة «أخبرتني دنفًا» المجرورة محلاً بإضافة إذا إليها، وجواب إذا الشرطية محذوف، والتقدير: إذا أخبرتني دنفًا فما عليك! «أن تعوديني» في تأويل مصدر مجرور بـ(في) محذوفة، والتقدير: في عيادتي، وحذف حرف الجر ههنا قياس، والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الجار والمجرور الواقع خبرًا.

الشاهد فيه: قوله: «أخبرتني دنفًا» حيث أعمل «أخبر» في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل، وهو تاء المخاطبة، والثاني ياء المتكلم، والثالث قوله: «دنفًا».

(١) البيت للحارث بن حِزْزَةَ الشُّكْرِي من معلقته المشهورة التي مطلعها:

أَذْنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ نَأْوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

اللغة: «منعتم ما تسألون» معناه: إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفة والإخاء والمساواة، فلا شيء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعتنا؟ «فمن حدثتموه له علينا الولاء؟» يقول: من الذي بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة في سالف الدهر وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله؟ والاستفهام بمعنى النفي، يريد: لم يكن لأحد سلطان في الزمن الغابر علينا، ويروى: «له علينا العلاء» بالعين المهملة، من العلو، وهو الرفعة، ويروى: «الغلاء» بالغين المعجمة، وهو الارتفاع أيضًا.

الإعراب: «منعتم» فعل وفاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لمنع «تسألون» جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، أي تسألونه «فمن» اسم استفهام مبتدأ «حدثتموه» حدث: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطبين نائب فاعل، وهاء الغائب مفعول ثانٍ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «له علينا» يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «الولاء» مبتدأ مؤخر، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث لحدث.

الشاهد فيه: قوله: «حدثتموه... له علينا الولاء» حيث أعمل «حدث» في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل، وهو ضمير المخاطبين، والثاني هاء الغائب، والثالث جملة «له علينا الولاء» كما أوضحناه في الإعراب.

و«أَنْبَأْتُ» كقولك: «أَنْبَأْتُ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا مُسَافِرًا» ومنه قوله: [المتقارب]

ش ١٤٠ - وَأَنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ^(١)

و«خَبَّرْتُ» كقولك: «خَبَّرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا» ومنه قوله: [الطويل]

ش ١٤١ - وَخَبَّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِضْرَ أَعُودِهَا^(٢)

(١) هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة يمدح بها قيس بن معد يكرب، وأولها قوله:

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هَذَا الزَّمَنِ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءٌ مُعَنُ

اللغة: «معن» هو اسم فاعل من عناه - بتشديد النون - إذا أورثه العناء والمشقة «ولم Ablه» تقول: بلوته Ablوه؛ إذا اختبرته، ويروى في مكانه: «ولم آته»، ويذكر الرواة أن قيسًا حين سمع هذا البيت قال: أوقد شك؟ ثم أمر بحبسه.

الإعراب: «وأنبئت» أنبئ: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «قيسًا» مفعول ثانٍ «ولم Ablه» الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بلم وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا ومفعول في محل نصب حال «كما» الكاف جارة، و«ما» يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف، وأن تكون مصدرية، وعلى الأول فجملة «زعموا» لا محل لها صلة، وعلى الثاني تكون «ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي كزعمهم «خير» مفعول ثالث لأنبئت، وخير مضاف، و«أهل» مضاف إليه، وأهل مضاف، و«اليمن» مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسُكِّنَ لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «وأنبئت قيسًا... خير أهل اليمن» حيث أعمل أنبا في مفاعيل ثلاثة، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله: «قيسًا»، والثالث قوله: «خير أهل اليمن».

(٢) هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير، وكان قد عشق امرأة من بني عبد الله بن غطفان وكلف بها، وكانت هي تجد به أيضًا، فخرج إلى مصر في ميرة، فبلغه أنها مريضة، فترك ميرته وكرَّ نحوها راجعًا وهو يقول أبياتًا، أولها بيت الشاهد، وبعده قوله:

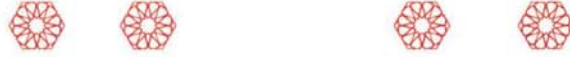
فَيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا مَلَا حَةً عَيْنِي أَمْ يَحْيَى وَجِيدُهَا
وَهَلْ أَخْلَقْتُ أَثْوَابُهَا بَعْدَ جِدَّةٍ أَلَا حَبَّذَا أَخْلَاقُهَا وَجَدِيدُهَا
وَلَمْ يَبْقَ يَا سَوْدَاءُ شَيْءٌ أَحْبُّهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا

(وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣/ ٣٤٤ بتحقيقنا).

اللغة: «الغميم» بفتح الغين المعجمة وكسر الميم: اسم موضع في بلاد الحجاز، ويقال: هو بضم الغين على زنة التصغير، ويروى: «ونبت سوداء الغميم» ويروى أيضًا: «ونبت سوداء القلوب» فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب، كما فعل ابن الدُّمينة في قوله في محبوبته واسمها أميمة:

قَفِي يَا أُمَيْمَ الْقَلْبِ نَقْضُ لُبَانَةٍ وَنَشْكُ الْهَوَى ثَمَّ افْعَلِي مَا بَدَا لَكَ

وإنما قال المصنّف: «وكأرى السابق»؛ لأنّه تقدّم في هذا الباب أن «أرى» تارةً تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، وتارةً تتعدّى إلى اثنين، وكان قد ذكر أولاً [أرى] المتعدّية إلى ثلاثة؛ فنّبّه على أن هذه الأفعال الخمسة مثل «أرى» السابقة، وهي المتعدّية إلى ثلاثة، لا مثل «أرى» المتأخّرة، وهي المتعدّية إلى اثنين^(١).



= ويجوز أن يكون أراد أنها تحل من القلوب محل السويداء، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسية القلب، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله، أو أراد أن لها مع كل محب قلباً، ويروون عجز البيت: «فأقبلت من مصر إليها أعودها».

الإعراب: «خبرت» خبر: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «سوداء» مفعول ثانٍ، وسوداء مضاف، و«الغميم» أو «القلوب» مضاف إليه «مريضة» مفعول ثالث لخبر «فأقبلت» فعل وفاعل «من أهلي» الجار والمجرور متعلق بأقبل، وأهل مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «بمصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من «أهل» المضاف لياء المتكلم «أعودها» أعود: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وها: مفعول به، والجملة في محل نصب حال من التاء في «أقبلت».

الشاهد فيه: قوله: «وخبرت سوداء الغميم مريضة» حيث أعمل «خبر» في ثلاثة مفاعيل، أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله: «سوداء الغميم»، والثالث قوله: «مريضة» كما اتضح لك في إعراب البيت.

هذا، وأنت لو تأملت في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح لهذه المسألة لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل، وبعضها تجد المفعول الثاني والمفعول الثالث فيه مفردين، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة، كبيت الحارث بن حلزة (رقم ١٣٩)، وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: «ولم يُسمع تعدّيها إلى ثلاثة صريحة» اهـ.

(١) وزاد الأخفش «أظنّ»، و«أحسب»، و«أخال»، و«أزعم»، و«أوجد»، ومستنده القياس.

والحق ابن مالك «أرى» الحلمية، والحق الحريري وابن معطي «علم».

انظر: «شرح المرادي» ٥٧٤/١، و«الأشموني» ٥٩/٢، و«همع الهوامع» ٥٠٧/١ - ٥٠٩.